مجلة جامعة بنغازي العلمية (2018) مجلد 31(2): صفحة 7- 30
Scientific Journal of University of Benghazi (2018) vol. 31 (2):pp 7 -31
http://sjuob.uob.edu.ly

تقييم الأداء المصرفي: دراسة عملية عن المصارف التجارية الليبية

فاخر مفتاح بوفرنة[1]* وادهم عبد المولى البرغثي* وإيهاب حمزة المسماري**

* كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي– بنغازي– ليبيا

** مصرف ليبا المركزي – بنغازي – ليبيا

الملخص:

يهدف البحث إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية من خلال نموذج التقييم **CAMEL**، ولتحقيق هدف البحث تم استخدام القوائم المالية للمصارف عينة البحث من سنة 2004 إلى سنة 2010 وقد تكونت عينة البحث من أربعة مصارف تجارية. وقد أظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية هي مؤسسات ذات جودة عالية من خلال حصولها على متوسط درجة 1.5 وهي درجة أقل من 2 وفقاً لمقياس **CAMEL**. هذه النتائج تعني أن الأداء المصرفي في ليبيا كان جيداً خلال فترة الدراسة، بالرغم من تركيز هذه الدراسة فقط على المصارف التجارية الأربعة الأكبر في ليبيا. وبالتبعية، وبالرغم من تشابه المصارف الليبية، إلا أن عملية تعميم النتائج على كل المصارف أمر غير جائز، والمزيد من الأبحاث في ليبيا يتعين إجراؤها لعزل الكثير من الفروقات الحجم والملكية بين المصارف الليبية.

Abstract

This paper aims to evaluate the performance of the Libyan banks by using CAMEL model. To achieve the objectives of this paper, data was extracted from financial statements of four Libyan commercial banks over the time period from 2004 to 2010. The results show that the Libyan banks have, an average, 1.5 points out of 4 on the CAMEL scale, which is less than 2 points. These results expressed that the bank performance is good according to CAMEL model.Whilst this study demonstrates the evaluation of the performance of the Libyan banks by using CAMEL model, it has focused only on the big four Libyan commercial

[1] البريد الإلكتروني للباحث الرئيس f.buferna@uob.edu.ly

banks. Consequently, even though commercial banks have many similarities, the generalizability of this study is limited. Wider research of other contexts within Libya is needed to illuminate further the influence of size, and ownership factors.

Keywords: Bank performance, CAMEL. Libya,

1- مقدمة:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدول، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في تجميع المدخرات ودفعها خلال قنوات الاستثمار المختلفة عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية التي يقدمها للاقتصاد ككل، مما يساهم في خلق الجو المناسب للتنمية الاقتصادية وإنشاء مشروعات جديدة وتطويرها.

كما تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات حساسية وتأثراً بالظروف البيئية والاقتصادية السياسية، مما ينعكس على فعالية أدائها، فالنشاط المصرفي من الأنشطة المهمة في الاقتصاد وذلك لأهميته في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، وهذا يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وتقديمه الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها (شاهين، 2005).

تحاول هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا من خلال إجراء دراسة مقارنة بينها، حيث يكتسب تقييم الأداء المالي أهمية كبيرة في المصارف فمن خلاله تستطيع المصارف التعرف على مدي قدرتها في تحقيق أهدافها الأساسية، والتعرف على نقاط القوة فيها للتأكيد عليها وتعزيزها، ونقاط الضعف فيها والعمل على تلافيها والتخلص منها أو تقلصها، وهذا من شأنه أن يرفع من أداء المصرف ويزيد ربحيته، ويساعد في بقاء المصرف وتطوره ونموه.

2- مشكلة الدراسة:

شهدت المصارف التجارية في ليبيا خلال العقد الأول من القرن الحالي تغيرات هامة، منها صدور قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 وبيع بعض المصارف لمستثمرين أجانب وإدماج مصرفي الأمة والجمهورية.

كما قام المصرف المركزي بإصدار بعض المنشورات حول السياسة النقدية ومنها تحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي المقرر عند 20% من الخصوم الإيداعية، وفق منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2008/8)، وتوحيد نسبة السيولة عند 25% من الخصوم الإيداعية، وفق منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2008/16)، كما تم تخفيض معدل إعادة الخصم ليصبح 3%. كما شهد عام 2008 إصدار شهادات إيداع مصرف ليبيا المركزي كأداة من أدوات إدارة السيولة المصرفية، ورفع صلاحية المصارف التجارية في منح الائتمان لتصل إلى20% من قيمة رأس المال والاحتياطيات.

إن هذه التطورات تجعل من المهم أن يتم تقييم الأداء المالي للمصارف ومعرفة أثر هذه التطورات عليها بالتالي تحاول هذه الدراسة تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا من خلال إجراء دراسة مقارنة بين الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، بناءاً على ما سبق يمكن صياغة المشكلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو تقييم أداء المصارف التجارية الليبية بحسب مقياسCAMEL لتقييم الأداء؟

ويمكن اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية للإجابة على سؤال المشكلة:

1- هل تمتلك المصارف كفاية لرأس المال لتحقيق نسبة الملاءة؟
2- هل الأصول التي تمتلكها المصارف ذات جودة عالية؟
3- ما مدى تحقيق المصارف لربحية كافية من أجل استمراريتها؟
4- هل تمتلك المصارف وفرة في السيولة من أجل التوظيف والاحتفاظ؟
5- هل تمتلك المصارف إدارة ذات كفاءة في إدارة المصرف؟

3- منهجية البحث:

لغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي المقارن الذي يهدف إلى تحليل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة وهي مصرف الصحاري ومصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني، ومصرف التجارة والتنمية. وسيتم استخدام القوائم المالية للمصارف محل الدراسة

خلال الفترة الزمنية من 2004 حتى 2010. وقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية بسبب توفر القوائم المالية المعتمدة للمصارف التجارية.

لقد تم تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية باستخدام معيار CAMEL باعتباره أحد الوسائل الحديثة لتقييم الأداء المصرفي، كما استخدمه مجموعة من الباحثين مثل **(قام بن سفاع،2008، الفرا، 2008، شكارة، 2012)**.

يتكون نموذج CAMEL من خمسة عناصر رئيسية، حيث يرمز الحرف C لمدى ملاءة رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الأصول وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة(احمد، 2005) .

يتطلب هذا النظام إجراء تصنيف رقمي لكل مصرف بالاستناد إلى العناصر الخمس الأساسية، ويحدد لكل عنصر تصنيف رقمي من (1 إلى 5) حيث يكون التصنيف (1) الأفضل، والتصنيف (5) الأدنى ، ويتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً إلى تقييمات كل عنصر من العناصر المذكورة ، وبالتالي فإن المصارف التي يكون تصنيفها (4) أو (5) تتراوح درجة تقييمها النهائي بين (3.5–5) ، وتشير إلى وجود مشاكل جدية وهامة فيها مما تتطلب رقابة جادة وإجراء علاجي خاص بها ، أما المصارف التي يكون تصنيفها (3) فتتراوح درجة تقييمها بين (2.5–3.4) فهي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، أما المصارف التي يكون تصنيفها (1) أو (2) فهي سليمة بصورة أساسية

في معظم النواحي، وتعتبر ذات إدارة جيدة، وأن قدرتها على الصمود أمام التحديات جيدة باستثناء التقلبات الاقتصادية الحادة، أما درجة تقييمها فتتراوح بين (1-1.4) (بوخلخال ، 2012) .

4-تحليل البيانات المالية:

نهدف هنا إلى الوصول إلى استنتاجات عملية لغرض تحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للمصارف باستخدام نموذج (CAMEL) لتقييم الأداء المصرفي، خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 حتى سنة 2010، لكل مصرف على حدي، ومن ثم مقارنة أداء المصارف مع بعضها، تم الاعتماد على النسب المالية المستخدمة في دراسة الفرا (2008)، ودراسة بن سفاع (2008)، ودراسة بوخلخال (2012)، ودراسة البرغثي(2014)، وعلى النسب المستخدمة بقطاع الرقابة بمصرف ليبيا المركزي.

4-1الإجابة على السؤال الفرعي الأول: كفاءة رأس المال Capital Adequacy

تحدد مؤشرات كفاءة رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، حيث يعتبر رأس المال المصدر الرئيسي لحماية الودائع ويمكن المصارف ذات رؤوس الأموال الكبيرة من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين. كما تعتبر كفاءة رأس المال العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي أصبحت في تزايد مستمر نتيجة للتطورات المتسارعة في مجالات عمل المصارف تكنولوجياً كالصيرفة الالكترونية بصفة عامة وعبر شبكة الانترنت بصفة خاصة.

ولذلك تقدمت لجنة بازل خلال عام 1999 ببعض المقترحات التي تنطوي على أفكار جديدة تتمثل في توسيع قاعدة وإطار احتساب كفاية رأس المال لتلبي تحقيق أهداف زيادة معدلات الأمان والسلامة ومتانة النظام المالي، بالإضافة إلى إدراج العديد من المخاطر التي أفرزتها التطورات الحديثة في العمل المصرفي، حيث قامت بوضع قواعد وأسس موحدة على مستوي العالم لقياس كفاءة رأس المال

من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال المصرفي والموجودات الخطرة المرجحة، وحددت نسبته ب (8%) [1] وطبقته المصارف العاملة في أكثر من 100 دولة (الزعابي ، 2008).

وتقاس كفاءة رأس المال وفق نظام (CAMEL) بالنسب التالية:

أ- نسب الأصول الخطرة: وتقاس هذه النسبة بالمعادلتين التاليتين:

$$\text{حقوق الملكية إلى الأصول المرجحة بالمخاطر} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

$$\text{رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر} = \frac{\text{رأس المال الاساسي+رأس المال المساند}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}}$$

ب-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل الأصول.

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

جـ-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض: وتمثل هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرجاع جزء من الأموال المستثمرة في القروض.

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي القروض}}$$

د-نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تقيس هذه النسبة مدي اعتماد المصرف على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل وأيضاً قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، أي أن هذه النسبة كلما زادت كلما كان مصدر أمان للمودعين.

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

[1] طبق هذا المعيار من قبل مصرف الاحتياط الفدرالي لولاية نيويورك منذ عام 1952، وأوصت لجنة بازل بأن يعمم على المصارف التي لها نشاط دولي أو ترغب في أن يكون لها نشاط دولي، ويتم احتساب معيار كفاية رأس المال المحدد بنسبة 8% من خلال قسمة رأس المال المتاح للمصرف على الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر.

حيث أنه تم التصنيف وفق المؤشرات التالية (بوخلخال، 2012):

- رأس المال الجيد: تكون نسبة كفاءة رأس المال جيدة إذا كانت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر 10 % فأكثر.
- رأس المال الملائم: تكون نسبة كفاءة رأس المال ملائمة إذا كانت 8% فأكثر.
- رأس المال الضعيف: تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة إذا كانت أقل من 8%.
- رأس المال الضعيف جداً: تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة جداً إذا كانت أقل من 6 %.
- رأس المال الضعيف بشكل حرج: تكون نسبة كفاءة رأس المال ضعيفة بشكل حرج إذا كانت تساوي أو أقل من 2%.

كما تم الاعتماد على مجموعة من النسب الفرعية لقياس كفاءة رأس المال اعتمادا على متطلبات هذا النموذج وما توفره الميزانيات من بيانات وكما يظهر في الجداول (1، 2، 3، 4)

جدول (1): مؤشرات رأس المال لمصرف الوحدة

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات ملاءة رأس المال:	13.41%	14.31%	13.20%	12.10%	10.21%	6.66%	10.23%
حقوق الملكية / المخاطر المرجحة للأصول	10.49%	11.27%	10.35%	9.74%	8.55%	4.29%	5.06%
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول	1.26%	3.47%	3.13%	2.59%	1.99%	1.29%	5.40%
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	6.28%	6.05%	5.88%	4.98%	3.97%	2.68%	5.66%
حقوق الملكية / إجمالي القروض	12.37%	14.52%	14.69%	14.38%	12.87%	13.90%	26.25%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	12.71%	11.07%	10.38%	8.07%	5.65%	3.34%	8.13%
رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول	37.35%	39.46%	34.78%	32.82%	28.22%	14.46%	10.87%

يتضح من الجدول رقم (1) أن مؤشر رأس المال العام كان متجه إلى الانخفاض حتى وصل في العام 2009 إلى أدنى مستوى له الأمر الذي يعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف من انخفاض قدرت على تغطية التزاماته، ويرجع ذلك إلى التزايد المستمر في الأصول ذات المخاطر، ومن ثم أرتفع في العام 2010 وكان هذا الارتفاع بسبب أن المصرف قام بزيادة رأس المال لمواجهة الزيادة في الأصول ذات المخاطر.

جدول(2) مؤشرات رأس المال لمصرف التجارة والتنمية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

متوسط مؤشرات ملاءة رأس المال:	11.58%	13.59%	13.38%	7.57%	9.65%	10.25%	10.25%
حقوق الملكية / المخاطر المرجحة للأصول	18.99%	23.64%	24.42%	11.46%	15.20%	15.65%	16.36%
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول	3.42%	3.38%	3.10%	2.91%	3.19%	2.90%	2.29%
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	5.99%	6.12%	5.25%	5.03%	5.36%	4.67%	4.02%
حقوق الملكية / إجمالي القروض	61.85%	62.03%	88.58%	93.57%	27.17%	26.01%	24.40%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	8.37%	7.92%	6.38%	6.00%	7.15%	5.73%	4.64%
رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول	21.12%	26.90%	27.75%	12.47%	17.35%	22.30%	23.93%

يتضح من الجدول رقم (2) أن مؤشر رأس المال العام لمصرف التجارة والتنمية كان متجه إلى الانخفاض حتى وصل في العام 2007إلى أدنى مستوى له ومن ثم عاد إلى الارتفاع في عام 2009 و2010 وكان هذا الارتفاع كان طفيف، حيث أن المصرف قام بزيادة رأس ماله وذلك لمقابلة الزيادة في الأصول ذات المخاطر.

جدول(3) مؤشرات رأس المال للمصرف التجاري الوطني الوطني

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات ملاءة رأس المال:	9.96%	9.24%	10.17%	9.26%	5.77%	11.29%	7.77%
حقوق الملكية / المخاطر المرجحة للأصول	7.71%	6.57%	7.55%	6.89%	3.74%	6.90%	3.36%
رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول	1.03%	2.37%	2.51%	2.09%	1.34%	5.02%	4.21%
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	3.50%	2.88%	3.11%	2.63%	2.21%	5.08%	4.30%
حقوق الملكية / إجمالي القروض	9.77%	10.57%	10.25%	9.79%	9.81%	29.02%	23.75%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	6.40%	5.16%	5.36%	4.15%	3.06%	7.42%	6.03%
رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول	31.32%	27.87%	32.21%	30.03%	14.47%	14.29%	4.94%

يتضح من الجدول رقم (3) أن مؤشر رأس المال العام كان متجه إلى الانخفاض والصعود حتى وصل إلى أدنى مستوى له في العام 2010، والمصرف يعاني من انخفاض في ملاءة رأس المال في أغلب نسبة باستثناء نسبة حقوق الملكية إلى القروض فهي تصل إلى 29% تقريباً وهي التي سببت في ارتفاع المؤشر العام في 2009.

جدول(4) مؤشرات رأس المال لمصرف الصحاري

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات ملاءة رأس المال:	17.77%	19.47%	14.76%	15.23%	9.32%	9.51%	9.93%
حقوق الملكية / المخاطر المرجحة للأصول	13.49%	16.21%	13.33%	12.37%	5.79%	5.75%	5.82%

رأس المال المدفوع / إجمالي الأصول	2.76%	2.41%	2.61%	3.50%	2.15%	2.26%	2.65%
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	9.13%	8.33%	4.43%	4.87%	3.10%	3.42%	4.07%
حقوق الملكية / إجمالي القروض	17.20%	22.27%	18.57%	28.29%	19.11%	21.08%	22.12%
حقوق الملكية / إجمالي الودائع	23.70%	18.86%	6.98%	6.62%	4.12%	4.58%	4.86%
رأس المال الكلي/ المخاطر المرجحة للأصول	26.83%	32.52%	29.29%	23.34%	15.85%	14.22%	14.23%

يتضح من الجدول رقم (4) أن مؤشر رأس المال العام متجه إلى الانخفاض بشكل مستمر حتى وصل إلى أدنى مستوى له في العام 2010، وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه لا يزال أعلي من المعدل المطلوب، ويرجع هذا الانخفاض المستمر إلى الارتفاع المستمر في الأصول ذات المخاطر حيث أنها كانت في سنة 2004 (1,763,793,415) مليار وسبعمائة وثلاثة وستون مليون وسبعمائة وثلاثة وتسعون ألف وأربع مائه وخمسة عشر واستمرت في الزيادة إلى أن وصلت إلى (6,879,621,100) ستة مليار وثمانمائة وتسعة وسبعون مليون وستمائة وواحد وعشرون ألف ومائة سنة 2010، وأيضا عدم اتخاذ الإدارة الإجراءات الملائمة بشأن زيادة رأس المال، حيث أن الزيادة التي حدثت في رأس المال لا تكفي لمواجهة الزيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر، وأيضا عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تسوية الديون المتعثرة.

4-2 الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: جودة الأصول Assets Quality.

تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف لأصول جيدة سوف يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة الأمور التالية (الحربي، وعبد الغني ،2010):

أ- حجم الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

ب- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها، والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.

ج- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة.

د- حجم وطريقة معاملة الإدارة لقروض الموظفين.

هـ- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

و- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان (مطالبات، ملاحقة المقترضين، مثلاً).

ز- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمان المتعثرة.

وتقاس جودة الأصول بموجب نظام (CAMELS) بالنسب التالية:

i. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول $= \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{اجماليالاصول}}$

ii. نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض $= \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{إجمالي القروض}}$

iii. نسبة التصنيف المرجح $= \frac{\text{المخصصات}}{\text{حقوق الملكية+المخصصات}}$

وتقيس هذه النسبة حجم الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة فهذا يعطي مؤشر على:

i. أن حجم الديون المتعثرة لدي المصرف قليلة.

ii. أن هناك ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد المستحقة عليها.

iii. أن إدارة ائتمان جيدة والربحية أفضل وفرص النمو قوية للمصرف.

أ- نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول: حيث أن انخفاض هذه النسبة يدل على جودة الاستثمار، ولكن ليس بالضرورة أن يدل هذا الانخفاض على جودة الاستثمار، حيث أن ارتفاع درجة الاستثمار في السندات الحكومية على سبيل المثال يدل على سياسة استثمارية متحفظة، أو قد يدل على أن هناك مشاكل في كفاءة رأس المال حيث تقوم

المؤسسات المالية بمحاولة تحسين صورة معدل كفاءة رأس المال لديها بالاستثمار في سندات الحكومة ذات وزن مخاطر يعادل الصفر وفقا لتصنيفات بازل.وتقاس هذه النسبة كالتالي:

نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر إلى إجمالي الأصول = الأصول المرجحة بالمخاطر / اجمالي الأصول

وبموجب هذا النظام فإنه يتم تقييم المصرف بهذه النسب على النحو التالي (الفرا، 2008):

- درجة التصنيف القوية: نسبة الأصول المرجحة تكون اقل من 5%.
- درجة التصنيف المرضية: نسبة الأصول المرجحة تكون من 5% إلى 15%.
- درجة التصنيف الجيدة: نسبة الأصول المرجحة تكون من 15% إلى 35%.
- درجة التصنيف الخطرة: نسبة الأصول المرجحة تكون أكثر من 35% إلى 60%.
- درجة التصنيف غير المرضية: نسبة الأصول المرجحة تكون أكثر من 60%.

جدول (5)مؤشرات جودة الأصول لمصرف الوحدة

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
:متوسط مؤشرات جودة الأصول	31.25%	31.34%	29.85%	28.66%	26.34%	25.52%	21.55%
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	14.89%	13.64%	12.31%	10.18%	7.81%	5.07%	5.30%
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	33.47%	36.39%	33.51%	32.36%	27.29%	28.93%	26.88%
المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات	70.35%	69.27%	67.69%	67.13%	66.30%	65.39%	48.34%
الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول	6.28%	6.05%	5.88%	4.98%	3.97%	2.68%	5.66%

يتضح من الجدول رقم (5) أن جودة الأصول تعتبر بدرجة "جيدة" بالنسبة لمصرف الوحدة، حيث وقعت في مدى التصنيف رقم (3) في كل سنوات الدراسة بحيث لم يقل متوسط مؤشر جودة الأصول عن 15 ولم يزيد عن 35.

جدول(6)مؤشر جودة الأصول لمصرف التجارة والتنمية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010

:متوسط مؤشرات جودة الأصول	1.53%	1.31%	1.26%	1.34%	6.99%	7.07%	6.91%
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	23.31%	24.25%	23.79%
الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول	6.12%	5.25%	5.03%	5.36%	4.67%	4.02%	3.85%

يتضح من الجدول رقم (6) أن مصرف التجارة والتنمية كان يقع ضمن التصنيف "قوي" في الفترة من سنة 2004 حتى سنة 2007 على التوالي وتغير تصنيفه إلى "مرضي" في الفترة من سنة 2008 حتى سنة 2010، لكن هذه النتيجة غير حقيقية لأنه لا يقوم بالاحتفاظ بالمخصصات.

جدول(7) مؤشرات جودة الأصول لمصرف التجاري الوطني

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات جودة الأصول:	27.21%	27.21%	27.13%	26.69%	24.16%	18.08%	3.53%
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	8.51%	6.95%	7.42%	6.38%	4.38%	3.28%	0.32%
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	23.73%	25.49%	24.43%	23.74%	19.45%	18.73%	1.74%
المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات	73.07%	73.49%	73.55%	74.01%	70.59%	45.22%	7.78%
الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول	3.50%	2.88%	3.11%	2.63%	2.21%	5.08%	4.30%

يتضح من الجدول رقم (7) أن المصرف التجاري الوطني كان يقع ضمن التصنيف "مرضي" في الفترة من سنة 2004 حتى سنة 2009 وتغير إلى تصنيف "قوي" في سنة 2010.

جدول(8) مؤشرات جودة الأصول لمصرف الصحاري

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات جودة الأصول:	18.36%	19.47%	17.90%	15.65%	20.49%	20.53%	22.53%
القروض المتعثرة / إجمالي الأصول	6.81%	6.31%	3.42%	2.48%	2.59%	2.98%	4.61%
القروض المتعثرة / إجمالي القروض	12.83%	16.88%	14.35%	14.39%	15.92%	18.37%	25.04%
المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات	44.65%	46.36%	49.38%	40.84%	60.36%	57.36%	56.40%
الأصول المرجحة بالمخاطر / إجمالي الأصول	9.13%	8.33%	4.43%	4.87%	3.10%	3.42%	4.07%

يتضح من الجدول رقم (8) أن جودة الأصول تعتبر بدرجة "جيدة" بالنسبة لمصرف الصحاري، حيث وقعت في مدى التصنيف رقم (3) في كل سنوات الدراسة بحيث لم يقل متوسط مؤشر جودة الأصول عن 15 ولم يزيد عن 35.

4-3 الإجابة على السؤال الفرعي الثالث: كفاءة الإدارة Management.

يتم تقييم الجانب الإداري في المرحلة الأخيرة لأن الجوانب الأخرى تصب في النهاية فيها، ويتم تقييم الجانب الإداري من خلال الجوانب التالية (احمد، 2005):

أ- يتوقع أن المصرف ذو الإدارة الجيدة يكون له رأس مال كاف ونوعية أصول جيدة وأرباح كافية وسيولة كافية.

ب- مدي التزام إدارة المصرف بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي.

ج- وجود مدراء أكفاء لإدارة المصرف.

لم يتم استخدام مؤشر الإدارة في التحليل لكونه يحتاج إلى تقييم داخلي للمصارف محل الدراسة، وبالتالي تم الاستعاضة عن ذلك باستخدام صحيفة الاستبيان للوصول إلى معرفة مدي قوة أو ضعف الإدارة، كما تم استخدامها في دراسة الفرا (2008)، ودراسة (شاهين، 2005).

احتساب كفاءة الإدارة، تم توزيع صحيفة استبيان على موظفي المصارف محل الدراسة، وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على سؤالين، وكان السؤال الأول متعلق بتقييم تطور الإدارة من الناحية الفنية، وبعد استخدام النسب الإحصائية على إجابات المشاركين من حيث درجات الموافقة على فقرات السؤال، اتضح أن أغلب المشاركين في الجدول (9) يوافقون على أنه لم يحدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الفنية مع تقدم السنوات بالنسبة لمصرف الصحاري ومصرف الوحدة ، أما بالنسبة للمصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية فيري المشاركون أنه قد حدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الفنية .

جدول(9) تقييم تطور الإدارة من الناحية الفنية

البيـــــــــــــــان	الصحـــــــاري (موافق)		الوحـــــــــدة (موافق)		التجاري الوطني (موافق)		التجارة والتنمية (موافق)	
	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط
الدقة في إتباع السياسات والإجراءات الداخلية	% 92	3.46	% 80	3.00	% 82	3.09	%89	3.44
تجاوب الإدارة مع تقارير المراجع الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية	% 77	3.23	% 70	3.00	% 82	3.18	%78	3.00
التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها	% 77	3.08	% 80	3.20	% 91	3.55	%100	3.89

دقة البيانات والمعلومات المقدمة للسلطات	% 69	3.00	% 70	3.10	% 91	3.55	%100	3.56
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	% 54	2.77	% 70	2.70	% 73	3.27	%67	3.00
قدرة الإدارة على تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند تقديم خدمات مصرفية جديدة	% 54	2.54	% 60	2.70	**% 100**	3.55	%67	3.00
قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية المصرفية	% 54	2.46	% 50	2.30	% 82	3.36	%67	3.00
قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة	% 38	2.38	% 50	2.50	% 91	3.27	%78	3.11
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	% 46	2.30	% 80	3.00	% 82	3.27	%56	2.67

أما بالنسبة للسؤال الثاني والمتعلق بتقييم تطور الإدارة من الناحية الإدارية، فيري أغلب المشاركون في الجدول رقم (10) أنه قد حدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الإدارية مع تقدم السنوات بالنسبة لمصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني التجارة والتنمية، أما بالنسبة لمصرف الوحدة فيري المشاركون أنه لم يحدث تطور في كفاءة الإدارة من الناحية الإدارية.

جدول(10) تقييم تطور الإدارة من الناحية الإدارية

البيـــــــــــــــان	الصحـــــــــاري (موافق)		الوحـــــــــدة (موافق)		التجاري الوطني (موافق)		التجارة والتنمية (موافق)	
	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط	النسبة	المتوسط
قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين	%79	3.07	%25	2.08	%64	3.00	%82.5	3.50
قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لتشغيل أنشطة المصرف	%71	3.00	%42	2.25	%73	3.00	%82.5	3.25
قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة كفاءة عالية	%71	3.00	%50	2.67	%64	3.00	%75	3.13
قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل المصرف بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة	%79	2.86	%25	2.08	%73	3.18	%82.5	3.13
قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل	%79	2.79	%67	2.75	%73	3.18	%100	3.25

غير معقدة لتسيير العمل داخل المصرف								
مدي موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	%54	2.71	%75	2.92	%82	3.18	%100	3.38
قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للمصرف	%50	2.50	%58	2.67	%82	3.18	%75	2.88
قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات المصرفية	%36	2.36	%67	2.67	%73	3.18	%75	3.25
خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطي بالسوق المصرفي	%21	1.93	%50	2.50	%73	3.18	%75	3.25

4-4 الإجابة على السؤال الفرعي الرابع:الربحية Earnings.

تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال عدة نسب منها نسبة العائد على متوسط الأصول، وإن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية المصارف، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر (شاهين، 2005).وفي هذا الإطار سوف نتطرق لأهم النسب المالية التي يمكن أن تقيس قدرة المصرف على تحقيق الربح:

1- **العائد على متوسط الأصول:** تقيس هذه النسبة مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح.

وتقاس كالتالي: معدل العائد على متوسط الأصول=$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{متوسط الأصول}}$

2- **معدل العائد على الأصول:** يقيس مدي كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل في تحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة، فكلما ارتفعت هذه

النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، كما تم استخدامها في دراسة الفرا (2008)، ودراسة بن سفاع (2008).

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الأصول}}$$

3- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يطلق معدل العائد على حقوق الملكية على الفائض أو العائد على استثمارات حقوق الملكية، وهو يعد من أهم نسب أو مؤشرات ربحية المصارف لأنه يوضح كفاءة الإدارة في استغلال أموال حملة الأسهم وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال، ويعد ذلك المعدل المعيار الأكثر شمولاً لقياس فعالية الإدارة لأنه يقيس ربحية الأصول وربحية هيكل رأس المال، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دل ذلك على مدي قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية أو رأس المال والعكس صحيح.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وقد تم الاعتماد على هذه النسب في التحليل وكذلك النسب المستخدمة بقطاع الرقابة بمصرف ليبيا المركزي، هذا وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى أداء المصارف ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى سيؤدي إلى نتائج مضللة، فعلى سبيل المثال: قد يعكس المصرف أرباحاً عالية جداً، لكن مصدر الأرباح قد يتأتى من حدث لمرة واحدة أو من نشاطات غير تقليدية (عالية المخاطر)، كما أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الربحية، فإن الاحتفاظ بالأرباح يظل غير كافٍ للسماح بنمو رأس المال.

وبالتالي سوف يكون تصنيف المصرف حسب مؤشرات الربحية كالتالي (الفرا،2008):

I. المصرف الذي تُصنف أرباحه (1) تكون نسبة الربحية فوق 1%.

II. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (2) تكون نسبة الربحية بين (0.75% -1%).

III. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (3) تكون نسبة الربحية بين (بين 0.5 % -0.75 %).

IV. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (4) تكون نسبة الربحية هنا بين (0.25% -0.50%).

٧. المصرف الذي يتم تصنيف أرباحه (5) تبلغ نسبة الربحية هنا أقل من (0.25%).

جدول(11) مؤشرات الربحية لمصرف الوحدة

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات الربحية	%2.97	%4.74	%4.70	%6.08	%5.33	%8.43	%3.40
العائد / الأصول	%0.47	%0.71	%0.69	%0.76	%0.54	%0.58	%0.44
العائد / حقوق الملكية	%7.51	%11.80	%11.70	%15.29	%13.68	%21.69	%7.74
العائد / الودائع	%0.93	%1.71	%1.72	%2.20	%1.76	%3.02	%2.03

يلاحظ من الجدول (11) أن هناك تفاوت في نسبة متوسط الربحية حيث نجد أن متوسط هذه النسبة بالنسبة لسنة 2004 كان (2.97%)، وفي 2010 كان (3.40)، وبالرغم من هذا التفاوت إلا أنها جميعا تستقر عند التصنيف رقم (1) "قوي" أي أنها كلها تقع فوق الواحد صحيح، مما يدل على محاولة المصرف للتحسين من ربحيته من خلال منح التسهيلات والقروض.

جدول(12) مؤشرات الربحية لمصرف التجارة والتنمية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات الربحية:	12.11%	12.19%	9.67%	10.49%	12.18%	10.73%	7.06%
العائد / الأصول	2%	2%	1%	1%	2%	2%	1%
العائد / حقوق الملكية	32%	33%	26%	28%	32%	29%	19%
العائد / الودائع	2.52%	2.09%	1.57%	2.00%	2.40%	1.77%	1.16%

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن ربحية المصرف تقع ضمن التصنيف "قوي" خلال السنوات السابقة مما يدل على أنه يتبع سياسة استثمارية جيدة، حيث أن جميع المؤشرات تدل على وقوع المصرف في التصنيف رقم (1).

جدول(13) مؤشرات الربحية للمصرف التجاري الوطني

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات الربحية:	9.67%	11.94%	12.52%	13.37%	12.51%	8.58%	7.03%
العائد / الأصول	0.93%	0.96%	1.08%	0.99%	0.79%	1.16%	0.82%
العائد / حقوق الملكية	26.40%	33.15%	34.62%	37.57%	35.64%	22.88%	19.12%

العائد / الودائع	1.69%	1.71%	1.86%	1.56%	1.09%	1.70%	1.15%

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن المصرف يقع عند التصنيف (1)"قوي"، أي أن كل السنوات وفي جميع المؤشرات كانت فوق الواحد صحيح، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

جدول(14) مؤشرات الربحية لمصرف الصحاري

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات الربحية:	7.10%	6.08%	10.30%	10.90%	10.15%	6.17%	2.37%
العائد / الأصول	1.48%	1.19%	1.23%	1.43%	0.88%	0.59%	0.27%
العائد / حقوق الملكية	16%	14.34%	27.73%	29.32%	28.41%	17.15%	6.53%
العائد / الودائع	3.83%	2.71%	1.94%	1.94%	1.17%	0.78%	0.32%

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن المصرف يقع عند التصنيف (1)"قوي"، أي أن كل السنوات كان متوسط مؤشرات الربحية فوق الواحد صحيح، وهذا يدل على كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها.

4-5 الإجابة على السؤال الفرعي الخامس:السيولة Liquidity.

السيولة هي قدرة المصرف على تحويل الأصول إلى نقد بسرعة وبدون خسارة، ويرى البعض أن السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة، حيث تستخدم هذه النقدية بتلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم، وتقديم الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع.

أما بالنسبة لنسب السيولة فهي تختص بقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض المصرف للخطر، إلا إنه يجب ألا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المصرف دائمًا على أنه علامة صحة في أداء المصرف، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشرًا لعدم كفاءة إدارة الاستثمار وبالتالي سببًا في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف، كما إن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلبًا على مؤشرات السيولة (بن سفاع، 2008).

1- **نسبة السيولة** :تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على أصوله السائلة في تغطية الودائع، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك أفضل ومصدر أمان للإدارة، وقد تمت الإشارة إلى هذه النسبة في المادة (34) من قانون المصارف والنقد والائتمان رقم 1 لسنة 1993، حيث احتسبت على أساس

20% سنة 1958، ثم رفعت إلى 25% سنة 1966 لمكافحة التضخم، ثم طرأ تعديل على هذه النسبة حيث خفضت إلى 15% في سنة 1970، وبعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2005 تم رفع هذه النسبة إلى 20%، وما زال العمل بهذه النسبة حتى هذا التاريخ ، وهي تعتبر الأساس لتقييم المصرف وفق نظام (CAMEL) . **وتقاس كالتالي:** نسبة السيولة=$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{الخصوم السائلة}}$

2- **نسبة السيولة النقدية:** تكشف هذه النسبة عن قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل من الأرصدة النقدية المتاحة لديه. **وتقاس كالتالي:** نسبة السيولة النقدية =$\frac{\text{االنقدية المصرففي+االنقدية المركزيفي}}{\text{الودائع+الالتزامات الأخري}}$

3- **نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول:** وتقيس هذه النسبة السيولة الكلية للمصرف وأيضا أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول. **وتقاس كالتالي:** نسبة الأصول السائلة إلى مجمل الأصول=$\frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{مجمل الأصول}}$

وبالتالي سوف يكون تصنيف المصرف حسب مؤشرات السيولة بناءاً على منشورات مصرف ليبيا المركزي ذات الأرقام 2018/8 بشأن الاحتياطي النقدي الإلزامي و2008/16 بشأن احتياطي السيولة كالتالي:

- أقل من 20% يصنف برقم 5 "غير مرضي".
- من 20% إلى 22% برقم 4 "خطير".
- من 22% إلى 23% برقم 3 "جيدة".
- من 23% إلى 25% برقم 2 "مرضي".
- أكثر من 25% برقم 1 "قوي".

جدول(15) مؤشرات السيولة لمصرف الوحدة

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات السيولة:	21.92%	19.21%	17.71%	20.22%	25.65%	22.03%	25.28%
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	20.02%	17.50%	15.66%	18.29%	23.51%	20.08%	24.51%
نقدية بالصندوق ونقدية لدى مصرف ليبيا / الخصوم الإيداعية	17.70%	16.69%	17.13%	19.49%	25.66%	22.51%	22.84%
الأصول السائلة /الخصوم الإيداعية	28.03%	23.45%	20.35%	22.87%	27.78%	23.51%	28.50%

يلاحظ من الجدول (15) أن سيولة مصرف الوحدة كانت متذبذبة وأقل من 20% أي تقع عند التصنيف رقم 5 "غير مرضي" في السنوات من 2004 إلى 2006، تغيرت إلى التصنيف رقم 1"قوي"في السنوات 2008 و2010 وكانت في التصنيف رقم 3 "جيد" في سنة 2009.

جدول(16) مؤشرات السيولة لمصرف التجارة والتنمية

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات السيولة:	63.40%	63.42%	64.86%	74.97%	78.80%	80.23%	79.75%
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	79.98%	82.72%	69.43%	74.99%	77.12%	77.84%	78.24%
نقدية بالصندوق ونقدية لدى مصرف ليبيا / الخصوم الإيداعية	24.24%	19.58%	51.70%	70.05%	76.65%	80.15%	78.13%
الأصول السائلة /الخصوم الإيداعية	85.96%	87.97%	73.45%	79.87%	82.62%	82.71%	82.87%

يلاحظ من الجدول (16) أن سيولة مصرف التجارة والتنمية وقعت تحت التصنيف رقم 1"قوي"في جميع السنوات، ولكنها كانت مرتفعا بشكل كبير مما يدل على أن المصرف يحتفظ بنقدية كبيرة غير موظفة توظيف جيد.

جدول(17) مؤشرات السيولة لمصرف التجاري الوطني

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات السيولة	17.00%	18.93%	17.83%	18.03%	34.21%	28.18%	24.37%
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	17.35%	18.66%	17.84%	17.55%	34.05%	27.87%	23.49%
نقدية بالصندوق ونقدية لدى مصرف ليبيا / الخصوم الإيداعية	13.44%	16.87%	15.07%	16.72%	31.35%	25.52%	24.56%
الأصول السائلة /الخصوم الإيداعية	20.23%	21.26%	20.58%	19.82%	37.24%	31.15%	25.07%

يلاحظ من الجدول (17) أن سيولة المصرف التجاري الوطني كانت تقع عند التصنيف رقم 5 "غير مرضي" في السنوات من 2004 إلى 2007، ويصنف بدرجة 1 "قوي "في السنوات 2008 و2009 وصنف بدرجة 2 "مرضي" في العام 2010.

جدول(18) مؤشرات السيولة لمصرف الصحاري

المؤشر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
متوسط مؤشرات السيولة	14.61%	16.81%	24.56%	21.82%	30.14%	30.40%	24.12%
الأصول السائلة / إجمالي الأصول	15.35%	17.55%	25.68%	23.46%	30.50%	29.89%	22.69%
نقدية بالصندوق ونقدية لدى مصرف ليبيا / الخصوم الإيداعية	9.74%	11.80%	19.56%	16.18%	26.58%	28.67%	24.47%

الأصول السائلة /الخصوم الإيداعية	18.75%	21.07%	28.45%	25.83%	33.34%	32.65%	25.20%

يلاحظ من الجدول (18) أن سيولة مصرف الصحاري كانت بدرجة 5 "غير مرضي" في السنوات 2004 و2005 وكانت تتذبذب ما بين "المرضي والخطير" في السنوات 2006 و2007 و2010 وصنف بدرجة 1 "قوي" في السنوات 2008 و2009.

4-6 الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة:التقييم المركب بموجب مكونات نظام (CAMEL):

إن التقييم سوف يستند على التقييم المركب لجميع مكونات نظام (CAMEL)، حيث نجد أن مصرف الوحدة قد حصل على التصنيف رقم (1) لمكون واحد فقط، في حين أن المكونات الثلاثة الأخرى قد حصلت على التصنيف رقم (4) كالتالي:

جدول(24) التقييم المركب للمصارف

مصرف الوحدة				مصرف التجارة والتنمية			المصرف التجاري الوطني			مصرف الصحاري		
المكون	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف	متوسط النسبة للفترة	التصنيف	درجة التصنيف
كفاءة رأس المال	%10.23	قوي	1	%9.63	قوي	1	%7.77	مرضي	2	%9.93	قوي	1
جودة الأصول	%21.55	معقول	3	%6.91	مرضي	2	%3.53	قوي	1	%22.53	معقول	3
الربحية	%3.40	قوي	1	%7.06	قوي	1	%7.03	قوي	1	%2.37	قوي	1
السيولة	%25.28	معقول	3	%79.75	قوية	1	%24.37	معقول	3	%24.12	معقول	3

وبالتالي فإن متوسط درجات التصنيف للمصارف كانت للمكونات الأربعة كانت كالتالي:

جدول(25) متوسط درجات التصنيف للمصارف

المصرف	متوسط درجات التصنيف
مصرف الوحدة	2
مصرف التجارة والتنمية	1.25
المصرف التجاري الوطني	1.75
مصرف الصحاري	2

حيث تنص القاعدة العامة لمتطلبات نموذج CAMEL على ما يلي:

- إذا كان المتوسط اقل من 2 فيعتبر البنك مؤسسة عالية الجودة.
- إذا كان المتوسط أكبر من 3 فيعتبر البنك اقل من المرضي.

عليه فإن متوسط المؤشرات جاء بقيمة 2 أو أقل، وهذا يعني أن المصارف يمكن توصيفها كالتالي:

- تعد المصارف مؤسسات مالية سليمة أساساً.
- نقاط الضعف لديها بسيطة قابلة للتصويب في ظل الظروف العادية.
- تحتاج إلى رقابة عادية.

5-نتائج الدراسة:

من خلال تحليل البيانات المجمعة من القوائم المالية للمصارف محل الدراسة، تبين إن المصارف التجارية الليبية تقع ضمن متوسط تقييم المصارف ضمن التصنيف رقم 2 وهو بدرجة "مرضي" وكانت وفق التالي:

1- متوسط مؤشر السيولة كان ضمن التصنيف "قوي" بدرجة "1" حيث كان يمثل 9.545% بمتوسط كل مصرف على النحو التالي: مصرف الوحدة 10.23%، مصرف التجارة والتنمية 10.25%، المصرف التجاري الوطني 7.77%، مصرف الصحاري 9.93%.

2- متوسط مؤشر جودة الأصول كان ضمن التصنيف "مرضي" بدرجة "2" حيث كان يمثل 13.63%بمتوسط كل مصرف على النحو التالي: مصرف الوحدة 21.55%، مصرف التجارة والتنمية 6.91%، المصرف التجاري الوطني 3.53%، مصرف الصحاري 22.53%.

3- متوسط مؤشر الربحية كان ضمن التصنيف "قوي" بدرجة "1" حيث كان يمثل 4.97% بمتوسط كل مصرف على النحو التالي: مصرف الوحدة 3.40%، مصرف التجارة والتنمية 7.06%، المصرف التجاري الوطني 7.03%، مصرف الصحاري 2.37%.

4- متوسط مؤشر السيولة كان ضمن التصنيف "مرضي" بدرجة "2" حيث كان يمثل 24.59% مع استبعاد مؤشر التجارة والتنمية لأنه كان كبير جداً بمتوسط كل مصرف على النحو التالي: مصرف الوحدة 25.28%، مصرف التجارة والتنمية 79.75%، المصرف التجاري الوطني 24.37%، مصرف الصحاري 24.12%.

5- كان تصنيف المصارف التجارية من حيث المتوسط المركب وفق نموذج CAMEL على النحو التالي: مصرف الوحدة "2"، مصرف التجارة والتنمية "1.25"، مصرف التجاري الوطني "1.75"، مصرف الصحاري "2"، وبمتوسط كل هذه المتوسطات (2+1.25+1.75+2=7 /4 = 1.5).

حيث تنص القاعدة العامة لمتطلبات نموذج CAMEL على ما يلي:

- إذا كان المتوسط اقل من 2 فيعتبر المصرف مؤسسة عالية الجودة.
- إذا كان المتوسط أكبر من 3 فيعتبر المصرف أقل من المرضي.

المراجـــع

أحمد، مالك الرشيد، (2005)، مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية (الميزات وعيوب التطبيق)، مجلة المصرفي، العدد 35،السودان، ص ص 1 – 26.

الحربي، خالد سعد محمد،وعبدالغني، عبيد الله محمد حمزة، (2010)، حوار الأربعاء، الطبعة الأولي، المركز العلمي للنشر، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية.

الزعابي، تهاني محمود محمد، (2008)، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الفرا، أحمد نورالدين، (2008)، تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي (دراسة حالة بنك فلسطين)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين.

الفيتوري، غادة رمضان، (2007)، مدي توافر مقومات تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في المصارف التجارية العامة الليبية، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا،بنغازي،ليبيا.

بشناق، زاهر صبحي، (2011)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية "دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة.

بن سفاع، علي منصور محمد، (2008)، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL "دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003–2007"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الثاني، السعودية، ص ص 1 – 22.

بوخلخال،يوسف، (2012)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، ص ص 205 –216.

بولحية، الطيب، وبوجميعة، عمر، (2016)، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية للفترة (2009–2013)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، ص ص 1–18.

شاهين، على عبدالله، (2005)، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود)، الدراسات والبحوث التجارية، مجلة علمية تصدرها كلية التجارة بجامعة بنها، العدد الأول، مصر، ص ص 1–43.

مصرف ليبيا المركزي، (2008) منشور رقم 8 بشأن الاحتياطي القانوني الإلزامي المقرر، طرابلس، ليبيا.

مصرف ليبيا المركزي، (2008) منشور رقم 16 بشأن احتياطي السيولة المقرر، طرابلس، ليبيا.